



العدد : ١٢٢
التاريخ : ٢٠٢٣ / ٦ / ٦

إلى / الباحثة عذراء هليل عبد المحترمة
جامعة القادسية / كلية الآداب
أ.د. حيدر حبيب حمزة المحترم
جامعة القادسية / كلية الآداب

م / قبول

نشر

تحية طيبة

يسر هيئة تحرير مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية أن تعلمكم بقبول نشر بحثكم الموسوم
بـ (القياس في الصنافية شرح الشافية لقرة سنان (ت ٨٥٢ هـ) ، وستتم نشره في الأعداد القادمة ،
مع التقدير .

أ.د. سرحان جقات سلمان

رئيس التحرير

٢٠٢٣ / ٦ / ٦



نسخة منه إلى:

- أمارة التحرير.
- الصادرة .
- وحدة الرقابة .

البريد الإلكتروني: journal of alaqadisia@yahoo.com
journal of alaqadisia@yahoo.com

القياس في الصافية شرح الشافية لقرة سنان (ت ٨٥٢هـ)

الباحثة

أ.د.

عذراء هليل عبد

حيدر حبيب حمزة

جامعة القادسية / كلية الآداب

**Measurement in the net Explanation of healing by
Qurra Sinan (852AH)**

University of Qadisiyah\ College of Arts

الملخص

((القياس))

يُعد القياس من الأدلة المهمة التي يركز عليها علماء اللغة فهو يأتي بعد السماع من حيث صحة الاستدلال اللغوي وقوة الاحتجاج ، فالقياس في اللغة : التقدير والمساواة : ((قاس الشيء يقيسه قَيْساً وقِياساً واقتَّاسُهُ وقَيَّسَهُ إذا قَدَّرَهُ على مثاله))^(١) .

أمّا في الاصطلاح هو : ((الجمع بين أوّل وثانٍ يقضيه في صحّة الأول صحّة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول))^(٢) .

وذكر الأنباري تعريفات عدّة له منها : ((هو تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، أو هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع))^(٣) .

وتبنى عملية القياس على السماع الذي يُعد الأصل الأول عند العرب ، فأبي قيس لا يُعاضده سماع فهو مرفوض عندهم^(٤) .

وينقسم القياس الوارد عند قره سنان على الآتي :

- ١ . القياس بحسب الاستعمال .
- ٢ . القياس بحسب العلة الجامعة .
- ٣ . القياس بحسب الوضوح والخفاء .
- ٤ . القياس بحسب اللفظ والمعنى .

((Abstract))

is measurement in the important evidence on which linguists are based it comes after hearing in terms of the validity of linguistic inference and the strength of concussion, measurement in the language: appreciation and equality: ((measured thing measured and measured and measured if estimated on his example)). As for the terminology is: ((Combining the first and second spent in the health of the first health of the second, and in the corruption of the second corruption of the first)). Al-Anbari mentioned several definitions of it, including: ((It is the estimate of the branch by virtue of the origin, and it was said that it is to carry the branch of the origin of the bug, and the procedure of the rule of the origin on the branch, and it was said: is the attachment of the branch to the original to a collector, is it to consider the thing with the thing with a collector)). The process of measurement is based on hearing, which is the first asset among the Arabs, any measurement that is not supported by hearing is rejected by them. The measurement given at Qarah Sinan is divided into the following: Measurement according to use. Measurement according to the universal cause. Measurement according to clarity and invisibility. Measurement according to pronunciation and meaning.

أولاً : القياس بحسب الاستعمال ويُقسَّم على :

أ. القياس المطرد:

وهو ما لاتعترض عليه الرواية الضعيفة والجاري على النظائر^(٥).

وحدّه ابن جني بأنّه : ((ما استمر من الكلام في الأعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً))^(٦).

أي : الشائع والكثير مما اجتمع عليه العرب ، اطراد القاعدة الصرفية على نوع أو جنس معين من الكلمات تتشابه في قياساتها^(٧).

واستعمل قره سنان هذا النوع من القياس في (باب المصدر الميمي) ، قال : ((ويجيء المصدر الميمي من الثلاثي المجرد أيضاً غير المثال الساقط فاؤه في مستقبله فإنه يجيء بكسر العين كالموضع من يَضَع قياس على مَفْعَلٍ بفتح الميم والعين وسكون الفاء قياساً مطرداً في الأقسام السبعة كمضرب ومقتل ومزَمَى ومطوى))^(٨).

يظهر أنّ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي المجرد يكون على (مَفْعَل) قياساً مطرداً .

وذكر أيضاً أنّ زيادة النون في الفعل المضارع قد اطرّدت نحو : نضرب^(٩) ، وأئنه : ((يُعتد بتاء التأنيث اللازم في الكلمة قياساً مطرداً فلم يجعل ما قبله في الطرف ولهذا لم يُعلَّ نحو : شَقَاوَةٌ وَسِقَايَةٌ بقلبهما همزة))^(١٠).

ب. القياس الشاذ :

الشاذ هو ما خرج عن القاعدة ويُفيد التفرّد وعدم اطرّاده في بابهِ^(١١)، فهو : ((ما فارق عليه بقية بابهِ ، وانفرد عن ذلك الى غيره شاذّاً))^(١٢).

ولم يُحدد القدماء المقصود بـ (الشاذ) فكل ما ذكروه عنه أنه مُقابل للمُطرَد ، أي ما يكون وجوده كثيراً ولكنه على خلاف القياس .^(١٣)

ولم يُحدد القدماء المقصود بـ (الشاذ) فكل ما ذكروه عنه أنه مُقابل للمُطرَد ، أي ما يكون وجوده كثيراً ولكنه على خلاف القياس .^(١٤)

وَيُعْبَرُونَ عَنْ أَمْثَلَتِهَا بِأَنَّهَا تُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا وَقَدْ ذَكَرُوا لِأَنَّهُمْ سَمِعُوهَا إِلَّا أَنَّهَا لَا تَتَسَقُّ وَالْقَوَاعِدُ الَّتِي بَنَوْا عَلَيْهَا .^(١٥)

ومن أمثلة هذا النوع من القياس لدى قره سنان ، ذهابه إلى أن النسبة إلى (فَعِيلَة) صحيحة العين وغير مضعفة تكون بحذف الياء والتاء فيها ، وبقاء الياء في نسبتها يعني شذوذها فقال : ((وسَلِيقِي من يتكلم بسليقته ، أي : بطبيعته معرباً من غير تعليم في سليقة شاذ ، والقياسي سَلَقِي بالحذف والفتح ، وعَمِيرِي في كلب في عَمِيرَة شاذ ، جُعِلَا كذلك لئلا يلتبس بسليمة التي في غير الأزد وعَمِيرَة التي في غير الكلب))^(١٦)

فهذه المصاديق التي أوردتها جاءت اعتراضاً على (فَعِيلَة) ، فأخبر بأنها شاذة ، والقياس (سَلَقِي سَلَمِي وعَمَرِي) بناءً على أن المسموع من العرب المطرد في النسب إلى (فعيلة - فعلي) بحذف الياء وأشار إلى القياس الشاذ في باب الاسم المجموع فقال : ((وأَقُوسٌ في قوس وأَثُوبٌ في ثوب ، وأَعِينٌ في عين ، وأُنَيْبٌ في ناب ، أصله : نَيْب ، وهو السن ، شاذ))^(١٧)

يبدو أنه وجد أن امتناع جمع المعتل العين (بالواو أو الياء) على ((أَفْعُل)) شاذاً ، وعِلَّة ذلك هي استئصال الضمة على الواو والياء ، فالقياس لدى النحويين هو أن ما كان مفردة على (فَعْل) ، فالقياس فيه أن يُجمع جمع قلة على (أَفْعُل) نحو: ((نَهْر - أَنْهَر) واستثنوا من ذلك الأجوف الواوي واليائي فهما لا يُجمعان على (أَفْعُل) في القياس ، فلا يُقال : (قَوْس - أَقُوس) أو (ناب - أُنَيْب) وإنما القياس فيهما أن يُجمعاً على (أَفْعَال) فيقال : (أَقُوس وأُنَيْاب) ، وذلك لأن الانتقال من جمع إلى جمع آخر في الأجوف يمثل لوناً من ألوان الهروب من كراهة حركة مركبة ثقيلة وقليلة في الاستعمال في جمع ، إلى أخرى أخف منها وأكثر شهرة في الأداء في جمع آخر ، ففي الأجوف الواوي من نحو : (أَقُوس) هرب المتكلم من كراهة التتابع الصاعد المتماثل (و) الذي يُعدُّ من أثقل

التتابعات في العربية وأقلها استعمالاً إذ يعدّونه بمثابة اجتماع واوين ، إلى التتابع الصاعد (وا) في الجمع الآخر (أفّواس) ولاشك في خفة هذا التتابع بالنظر إلى التتابع الأول من قبل أن الواو مُحَرَّكة بحركة مخالفة وهذه الحركة هي الفتحة الطويلة (الألف) التي تمتاز باتساع مخرجها وخفتها .^(١٨)

وفي اليائي من نحو : أبّيت، شكّل التتابع الصاعد (ي) كراهة هذا الجمع ، من قبل تحرك نصف المصوّت الياء بحركة ثقيلة وهي الضمة إذ يعدّونه بمثابة اجتماع ياء ، وواو ، ومن قبل أيضاً أن طَرَفَي التتابع حركتان مستعليتان يتطلب أدائهما ارتفاع اللسان نحو الحنك الأعلى ، زيارةً على حركتيه المتخالفتين ما بين ارتفاع أوله عند النطق بنصف المصوّت (الياء) ثم ارتفاع آخره عند أداء الضمة ، فقالوا : (أبّيات) ، إذ يُعدّ التتابع (يا) فيه أخف التتابعات في العربية لتحرك الياء بالفتحة الطويلة^(١٩).

ج. القياس المتروك :

ويُطلق عليه (المهجور)^(٢٠) وهو الأصل المفترض الذي تكون عليه الكلمة ، وقيل : ((كما لا يُقاس على الشاذ نطقاً لا يُقاس عليه تركاً))^(٢١)

وصرّح قره سنان في (باب فعلة) مكسور الفاء أن : ((باب فعلة ، بكسر الفاء وسكون العين نحو : كِسْرَة على كِسْرَات بالفتح للخفة ، والكسر للإتباع في العين ، لا بالضم ؛ لأنّه مهجور))^(٢٢).

فلم يجز الضم في جمعها لعدم مقتضيها ، فللفتحة مقتضى وهو الخفة ، وللکسرة مقتضى وهو الإلتباع ، لكن ليس للضمّة مقتضى .^(٢٣)

وذكر في موضوع آخر أن صياغة الفعل المضارع من الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة نحو (أكرم) القياس فيه أن تظهر الهمزة في المضارع فيقال في (أكرم ← يُؤكّرِم) إلا أنه قيل فيه : يُكّرِم ، فدلّ ذلك على أنه أصل متروك ومرفوض ، قال : ((... ومن ثمة أي لأجل أن المضارع يتحقق بزيادة حرف المضارعة على الماضي كان أصل مضارع أَفْعَلْ يُؤْفَعْلُ إلا أنه رُفِضَ وتِرْكٌ لما يُلزَمُ من توالي الهمزتين في المتكلم وحده

نحو أَفْعَلْ فحذفت الهمزة الثانية مع حركتها إذ لو حُذفت الأولى تبطل المضارعة فحُفِّفَ الجميع الذي فيه الياء والتاء والنون للأطراد)).^(٢٤)

فالأصل في (أكرم) هو (يُؤَكِّرِم) وهذه الهمزة زائدة لذلك حُذفت وقد تلحق الكلمة همزة المتكلم فتصبح : أَكْرِم كراهة اجتماع همزتين في كلمة واحدة لذلك تُحْدَفُ إحداهما.^(٢٥)

ثانياً : القياس بحسب العلة الجامعة :

وهذا النوع من القياس يكون على ثلاثة أضرب هي :

أ. قياس العلة : ((وهو أن يُحْمَلَ الفرع على الأصل ، بالعلة التي عُلِّقَ عليها الحكم في الأصل))^(٢٦)

وينقسم على ثلاثة أقسام هي :

١. القياس المساوي : وهو حمل النظير على النظير ، والنظير : ((هو الشبيه بماله مثل معناه ، وان كان من غير جنسه))^(٢٧).

ويعني ذلك حمل باب على باب آخر لتساويهما في الصيغة دون المعنى ومنه أن فعل التعجب قد يُصَغَّرُ قياساً على تصغير اسم التفضيل ، وذلك لاتفاقهما وزناً ، وأصالةً ، وزيادةً ، قال قره سنان : ((وَصَحَّ باب ما أَفْعَلُهُ نحو : ما أَقُولَ بِزَيْدٍ وما أَبَيْعُهُ ، وَصَحَّ باب أَفْعَلٍ بِهِ نحو : أَقُولَ بِزَيْدٍ وَأَبَيْعُ بِهِ وَهُمَا فِعْلًا التَّعْجُبُ لِأَنَّهُ لَوْ أُعِلَّ لَكَانَ لِلْحَمْلِ عَلَى قَالٍ وَبَاعٍ مِثْلًا ، لكنه لعدم تصرفه تصرف الأفعال لم يُحْمَلَ على المتصرف في الإعلال ، أو لقصد الفرق بين التعجب وغيره في المعتل العين ... وَأَفْعَلُ لِلتَّفْضِيلِ ، نحو : زيد أَقُولُ وَأَبَيْعُ من عمره محمولٌ عليه أي : ما أَفْعَلُهُ ، لأنهما يجريان مجرىً واحداً فيما يجب ، وهو أن يكون بناءً من الثلاثي المجرد ... والفعل بالفعل أشبه ، فالحمل عليه أولى ، فنظراً إلى هذا الدليل يجوز حمل فعل التعجب عليه لمشابهتهما لفظاً ومعنى))^(٢٨).

يتضح من النص السابق مساواة أفعال التفضيل للتعجب إذ إنهما يجريان مجرى واحدًا في حالة الوجوب والجواز والامتناع والصياغة أيضاً .

وذكر في موضوع آخر أنه قد : ((صَحَّ مَقُولٌ وَمُخَيِّطٌ لَأَنَّهُمَا مَحذُوفَاتٌ مِنْهُمَا أَي : مِنْ مَقُولٍ وَمُخَيِّطٍ ، أَوْ لَأَنَّهُمَا بِمَعْنَاهُمَا فَحُمِلَا عَلَيْهَا ، وَالْأَعْتَادُ فِيهَا مُقْتَضَى الْإِعْلَالِ وَهُوَ الْحَمْلُ عَلَى الثَّلَاثِي))^(٢٩)

٢. القياس الأولي : وهو (حمل أصل على فرع) ^(٣٠) أي إنَّ العِلَّةَ في الفرع أقوى منها في الأصل ، قال ابن جني : ((الفروع إذا تمكنت قويت قوَّة تسوِّغ حمل الأصول عليها ، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع ، والشهادة له بقوة الحكم))^(٣١)

مما يدل على أنَّ هذا النوع من القياس يُعنى بالفرع أكثر من الأصل ، وذلك لقوة العِلَّة فيه .

لم يرد هذا النوع من القياس عند الشارح كثيراً إلاَّ أنَّه ذكر أن المصدر يصحَّ أو يُعَلَّ لإِعْلَالِ فعله قال : ((وتقلب الواو المكسور ما قبلها في المصادر التي أُعِلَّ فعلها ياءً نحو : قام قياماً وعادَ عِياذاً وقام قِيَمًا ؛ لإِعْلَالِ أفعالها وَحَالَ جَوْلًا شَادَ كَالْقَوْدِ بخلاف مصدر نَحْوُ : لَأَوَدَ لَوَاذًا ؛ أي (لاذ) والتجأ بعضهم ببعض ولم يعتل لعدم إِعْلَالِ فعله))^(٣٢)

فقد صحَّت الواو في المصدر (لاذ ، لاوَدَ يَلاوُدُ مَلاوِذَةً وَلَوَاذًا مع انكسار ما قبلها لصحتها في الفعل (لاوَدَ) ، ولو كان مصدر (لاذَ) لكانَ (لياذًا) لأن المصدر يُعَلَّ بإِعْلَالِ الفعل ،^(٣٣) وبذلك فاءن المصدر عند قره سنان في هذا الشاهد يُعَلَّ ويصح قياساً على الفعل الذي هو فرع على المصدر .

٣. القياس الأدون : وهو أحد أنواع القياس ويُسمَّى بـ (القياس الأدون)^(٣٤) ، وورد عند أهل التصريف على قلة وهو : (حمل الضدَّ على الضد) وقيل في حده : ((والُضدُّ على الضدِّ ، وهو القياس الأَدُون))^(٣٥) فهو نقيض وشأن النقيض المباينة في الحكم لا الموافقة .

٤. وذكر قره سنان أن وزن (بُطنان) جاء على فُعْلَان لأنه لا يوجد في كلام العرب (فُعْلَال) مع أنه نقيض (ظهران) فالحمل عليه أولى حملاً للنقيض على النقيض قال : ((وبُطْنَانُ اسم لباطن الريش فُعْلَانُ بضم الفاء وسكون العين (فُعْلَال) لأنه لا يوجد في كلام العرب وقُرْطَاسٌ بضم القاف وسكون الراء المهملة ضعيفٌ فلا يُحْمَلُ عليه مع أنه نقيضُ ظُهرَانٍ والمشهور كسر القاف لغة : اسم لظاهر الريش (فُعْلَان) بضم الفاء لا (فُعْلَال) بالاتفاق ، فالحمل عليه أولى حملاً للنقيض على النقيض)) (٣٦)

وذكر في باب المصدر أنه : ((في الصنائع ونحوها مما يُشابهها نحو : عَبَرِ الرؤيا عبارة ، أو يضادها ، نحو : بطل بطلالة حملاً للنقيض على النقيض نَحُو : كَتَبَ على كِتَابَةٍ (فعالة) بكسر الفاء)) (٣٧).

فقد أحتج بقياس الحمل على الضد على أن الغالب في مصادر الثلاثي (فَعَل) المفتوح العين إذا كان متعدياً يكون مصدره على زنة (فَعَلَ) كضَرَبَ ضَرْباً ، وإذا كان لازماً يكون على زنة (فُعُول) كَخَرَجَ خُرُوجاً ، وإن كان مدلوله صنعة من الصنائع كان على زنة (فَعَالَة) كَكَتَبَ كِتَابَةً وأجري على ذلك الأخير . وهو محل الشاهد . ما يجري مجرى الصنائع كقولك : عَبَرِ الرؤيا عبارة لأنه ضده فَحْمَلٌ عليه .

ب. قياس الشبه : هو : ((أن يُعمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل)) (٣٨).

ويرى قره سنان أن ((نحو لم يغزُه فمحمول على مثل : قَه ؛ لأن الأمر مأخوذ من لفظ المضارع)) (٣٩).

وذكر أيضاً أنه قد : ((أُعِلَّ نَحُو : يَقُومَ وَيَبِينُ بنقل حركة عينهما إلى الساكن المتقدم عليه دون قلبهما ألفاً حملاً على قام وباع لئلا يلتبساً بمفتوح العين ، وأُعِلَّ نحو مَقُومٍ (مَفْعَل) بفتح الميم وضم العين ، أو (مفعول) والمقصود التمثيل)) (٤٠).

وَبَيَّنَ أن غير المشهور هو فرع المشهور الذي يكون الحمل عليه أولى فقال : ((أما في سألَ ومستهزئين ورؤس فلأنه لا فرق فيها بينه وبين البعيد لمجانسة حركتها حركة ما قبلها فالحمل على المشهور أولى))^(٤١).

وذهب الى أنَّ (فَعَلَ) فرغٌ على (فَعَلَ) مما كانت العين من اللفيف المقرون مكسورة نحو : (طَوِيَ) ، فصَحَّت عينه لضرب من الشبه بين وبينه الاصل ، قال : ((وصَحَّ باب طَوِيَ بالكسر وحيَّ أيضاً ، ولم يقلب العين فيهما ألفاً مع أنه لا يجتمع إعلالان لأنه أي بابهما ، فرعُه أي : هوى بالفتح ؛ لأن الأصل فَعَلَ بالفتح لخفته وكثرته فحُمِلَ عليه))^(٤٢).

ج. قياس الطرد : قِيلَ فيه ((هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإحالة في العلة))^(٤٣).
كبناء ليس وإعراب ما لا ينصرف^(٤٤).
وسا ضرب صفحاً عند مصاديقه لاننا قد ذكرناه في القياس المطرد .

ثالثاً : القياس بحسب الوضوح والخفاء :

وهذا النوع من القياس يكون على ضربين :

أ. القياس الجلي : ((وهو ما تسبق إليه الأفهام))^(٤٥).

وهو القياس البين الواضح كقياس المثني على الجمع قياسٌ جلي^(٤٦).

وذهب قره سنان إلى أنَّ زيادة اللام قليلة ووزن (فَيْشَلَّة) : (فَيْعَلَّة) وليس (فَعْلَلَّة) لأن الاشتقاق فيه واضح الدلالة ، قال : ((وأما اللام فقليلٌ زيادتها لأنها أبعد حروف الزيادة شَبَّها بحروف المد ... حتى قال بعضهم في فَيْشَلَّة وهي : رأس الذكر)) (فَيْعَلَّة) ((بزيادة الياء دون اللام مع فَيْشَلَّة)) (فَعْلَلَّة) بأصلاتها وعدم اللام بمعناه))^(٤٧).

ب. القياس الخفي : ويُسمى (استحساناً)^(٤٨). ف ((كُلَّ قياس خفي استحسان ، وليس كل استحسان قياساً خفياً))^(٤٩).

والاستحسان : ((هو ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس))^(٥٠).

إذ إنَّه يُقَابَل القياس الجلي .

وزُهِبَ قَرِه سنان إلى أَنَّ جمع أرضٍ على أَرُوض بضم الهمزة ومدّها على غير القياس قال : ((وحكم ما فيه التاء تقديرًا كحكم ما فيه التاء لفظًا ، فيفتح العين كما في تَمَرَات في جمع (تمرّة) ، نَحُو أَرْضٍ : أَرْضَات ، وقيل في جمعه : أَرُوض بضم الهمزة ، وآراض بمدّها ، وأراضِي على غير القياس))^(٥١) .

وأشار أيضاً إلى أَنَّ حذف المُدغم غير قياسي والقياس عدم الحذف ، قال : ((وحذف المُدغم نَحُو : مَمَّ وَعَمَّ وَأَمَّا وَإِلَّا وَمَنْ مَا وَعَنْ مَا وَإِنْ مَا وَإِنْ لَا وَإِنْ فِيهِمَا شَرْطِيَّة لَيْسَ بِقِيَاسٍ لِأَنَّ الْقِيَاسَ عَدَمَ الْحَذْفِ))^(٥٢) .

وقال في تخفيف الهمزة : ((وهي حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق لهذا ساغ فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة قریش وأكثر أهل الحجاز ، والتحقيق لغة بني تميم وقيس قياساً لها على سائر الحروف))^(٥٣) .

أراد أَنَّ تخفيف الهمزة من باب الاستحسان ، وليس واجباً ، وهذا يعود لثقل الهمزة في النطق إذا إنها صوت مكروه في العربية من قِبَل طبيعة تخلّقه ، وصفاته التي ينماز بها ، فهو أشق الأصوات نُطقاً وأبعدها مخرجاً ، وطريقة إنتاجه تمر بثلاث مراحل وهي : (قطع النفس ، والأنطباع ، والإنفجار)^(٥٤) وإنَّ له نبرة كريهة في الصدر كالتَهوُّع^(٥٥) . ولامرية أَنَّ هذا الثقل الذي استدعى التخفيف به حاجة إلى جهد عضلي كبير لأدائه أكثر مما تحتاجه الأصوات الأخرى^(٥٦) .

٤- القياس بحسب اللفظ والمعنى :

وهذان الضربان وإن عَمَّا وفَشَّوَا في اللغة إلا أَنَّ أوسعهما وأقواهما هو القياس المعنوي^(٥٧) .

أ. القياس اللفظي : هو ((مضامة اللفظ للفظ))^(٥٨) وقد ارتأى ابن جني أن يلحقه بالقياس المعنوي فقال : ((واعلم أَنَّ القياس اللفظي إذا تأملتَه لم تجده عارياً من

اشتغال المعنى عليه ... فالمعنى إذن أشبع وأسير حكماً من اللفظ ، لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي ، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي فاعرف ذلك))^(٥٩).

ب. القياس المعنوي : وهو ما كانت العوامل في الحقيقة راجعة إلى أنها معنوية كرفع المبتدأ بالابتداء وبعض من الأسباب المانعة للصرف^(٦٠).

واحتجّ قره سنان بالقياس حسب المعنى على صحة باب ازدوجوا واجتوروا لأنّ باب (افْتَعَلُوا) ههنا بمعنى (تَفَاعَلُوا) ، وَصَحَّ عَيْن تَفَاعَلٍ فِي مِثْلِهِ ، نحو : تزاوجوا وتجاوروا لعدم العلّة الموجبة لقلب الواو ألفاً ، لذا قد أَجَرُوا ما كان في معناه عليه ، تنبيهاً على أنّه في معناه ، وفي ذلك يقول : ((وَصَحَّ بَابُ اِزْدَوْجُوا وَاجْتَوَرُوا مَعَ أَنَّ الْوَاوَ مَتَحَرِّكٌ وَمَا قَبْلَهُ مَفْتُوحٌ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى تَفَاعَلُوا وَتَزَاوَجُوا وَتَجَاوَرُوا وَلَمْ يُعَلَّ فِيهِ لِمَا مَرَّ فِي تَقَاوَلٍ))^(٦١).

وكذلك احتجّ بالقياس حسب المعنى على حمل (النَّجَجِ) على (النُّجُوجِ) لما بينهما من اتحاد المعنى ، فالمبنى وإن كان له نظير في صورته وهو سَفَرَجَلٌ من حيث السكنات والحركات وعدد الحروف ، إلا أنّ المعنى الجامع بين النجج والنجوج جعلهم يحتاجون بالمعمول عليه على أنّ الهمزة والنون زائدتان . وفي ذلك الحمل على المعنى يقول : ((وَنَحْوُ : هَمْزَةُ النَّجَجِ وَهُوَ : عَوْدٌ يُنَبِّخُ بِهِ ، وَزَنَهُ (أَفْعَلُ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْفَاءِ وَالْعَيْنِ لَا (فَعْلَلُ) وَإِنْ وُجِدَ مِثْلُ شَرَنْبَتٍ وَهُوَ : الْغَلِيظُ مَعَ وَجُودِ النَّجُوجِ بِوزن (أَفْعُولُ) لَا تَفَاقَهُمَا فِي الْمَعْنَى وَالْأَصُولِ ، وَلَمْ يَعْكَسِ الْحَمْلُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ لِئَلَّا يُلْزَمَ مُخَالَفَةُ الْأَصُولِ))^(٦٢).

قضايا أخرى في القياس :

١. القياس على الكثير:

احتجّ قره سنان بلفظ القياس (الأكثر) الدال على القبول حسماً لوقوع الخلاف بين العلماء في وزن (خَنْدَرِيْسٌ) ، وذلك ضمن حديثهم عن الاسم الخماسي المزيد لا المبرّد ، فقال قوم من العلماء : هو فَنَعْلِيلٌ ، وقال آخرون : هو فَعْلَلِيلٌ كسلسيل يريدون أنّ خَنْدَرِيْساً كَمَنْجَنِيْقٍ فِي الْقَوْلَيْنِ الْمَشْهُورَيْنِ ، أَيْ فَنَعْلِيلاً وَفَعْلَلِيلاً ، وهذا الأخير هو

الأصح^(٦٣) وفي هذا يقول قره سنان : ((وَخُنْدَرِيْسٌ وَهُوَ الْخَمْرُ الْقَدِيْمَةُ ، بوزن (فَعْلَلِيل) بفتح الفاء واللام الأولى وسكون العين وزيادة الياء بين الثانية والثالثة . وقيل (فَعْلَلِيل) من مزيد الرباعي ، بفتح الفاء والعين وزيادة النون ساكنة بينهما وزيادة الياء بين اللامين ، فوق التردد في زيادة النون ولهذا حكم بأصالته على الأكثر لأنه أولى حينئذٍ))^(٦٤) .

يبدو أنَّ (سَلْسَبِيل) خماسي بوزن (فَعْلَلِيل) على الأكثر وذلك بلا تكرار فاء ولا عين فقال : ((وكذلك المذكور سَلْسَبِيل بلا تكرار فاء ولا عين ، خُمَاسِي بوزن (فَعْلَلِيل) على الأكثر وقيل : (فَعْلَلِيل) بتكرار الفاء ...))^(٦٥) .

وأشار قره سنان إلى عِدَّة آراء في زنة واشتقاق لفظة (سَلْسَبِيل) ، وقد اختلف فيها العلماء ولهم فيها مذاهب كثيرة فمنهم من ذهب إلى أنها على وزن (فَعْلَلِيل)^(٦٦) من الأصل الخماسي (سَلْسَبِيل) بوزن (فَعْلَلِيل) وزيدت الياء قبل آخره فصارت (سَلْسَبِيل) على وزن (فَعْلَلِيل) .

منهم من ذهب إلى الحكم بأصالتها أي ثبوت وزن (فَعْلَلِيل) ولا زيادة فيها^(٦٧) .

وذكر أبو حيان الأندلسي وزنين لها هما : ((فَعْفَعِيلٌ وَفَعْفَلِيْعٌ)) من سلب وسبل^(٦٨) .

فالموضح مما سبق هو الاتفاق بالوزن والاختلاف بجذر الكلمة .

وأشير إلى مذهب آخر في توجيه هذه اللفظة يُلاحظ فيه مراعاة جميع أحوالها دون تكلف ولا قصور عزِي للإمام علي (عليه السلام) ، وهو أنَّ الكلمة مركبة من السؤال عن السبيل وأصلها (سَلْ سَبِيلاً) مركّب وصار علماً لتلك العين وهذا المذهب حَسَن غير متكلف حافظ على جميع أحرف اللفظة أصولاً ويفسر صرفها تفسيراً واضحاً، أمّا الميزان فعلى الأصلين (سَل) بوزن (فَل) و(سَبِيل) بوزن (فَعِيل) .^(٦٩)

لكن ما رجَّحه قره سنان على أنه المذهب الأصح والأكثر في الاستعمال اللغوي هو الحكم بأصالة حروفها جميعها بدون زيادة فيها ووزنه (فَعْلَلِيل) .

٢. الأفصح :

احتجّ قره سنان في باب النسب بلفظ (الأفصح) الدال على القياس بأن الأسم الرباعي الذي ثانية ساكن وقبل آخره حرف مكسور لا يطرأ عليه شيء عند إلحاق ياء النسب معتمدين في هذا الاحتجاج على إيراد لفظ التفضيل الكاشف عن السبق لأحدى اللغات وفي ذلك يقول : ((... وقد يُفتح من نحو : فِعْل بكسرتين ، نحو: إيل ، مثل إبليّ ، بفتح الباء لما ذكرنا ، وقد يبقى لِحْفَةٌ توافق الحركات بخلاف تَغْلِيّ في تَغْلِب بكسر اللام ولم يُفتح على الأفصح لوجود الساكن ، وقد يُفتح لأن الساكن كالمعدوم)) (٧٠) .

فالأفصح فيه (تَغْلِيّ) ببقاء الكسرة لأن عدد حروف الاسم كثيرة فلا تُجدي عليه الخفة وضح حركة مكان حركة .

واحتجّ أيضاً بلفظ (الأفصح) الدال على قبول القياس من أن الياء تُحذف إذا وقعت في آخر الكلمة رابعة ، وكان ما قبل هذه الياء مكسوراً على الأفصح ، فيقال في (قاضي) ويبدو إنّه قال على الأفصح ؛ لجواز قلب الياء واواً وفتح ما قبلها نحو : مَا ضَوِيّ ، إجراءً لها في ذلك مجرى الألف الثالثة ، كما أُجْرِي (مَلْهُوِيّ) مجرى (رَحْوِيّ) ، وفي ذلك قال : ((... وتُحذف الياء الأخيرة الرابعة المكسور ما قبلها على الأفصح كراهة الاجتماع الياءات والكسرتين لو لم تتغيّر، كَقَاضِيّ فلو غَيَّرتْ بأن قلبت واواً وُفُتِحَ ما قبلها قياساً على غيره إجراءً لها مجرى الياء الثالثة لسكون ثانية كما أُجْرِي ملهوي مجرى رحوي...)) (٧١) .

٣. المشهور المستعمل :

احتجّ قره سنان بلفظ المشهور المستعمل الدال على قبول القياس بالوقف على تاء الجمع المؤنث بعد إبدالها تاءً في الوقف وهو ضعيف لأنها غير خالصة للتأنيث لأنها للجمع لذا وُقِفَ عليها في المشهور المستعمل بناءً على الوقف على تاء التأنيث قال : ((... والتشبيه به في نحو : الضَّارِبَاتِ نحو ، كيف البنون والبناه ، كيف الإخوة والإخواه ، بإبدال تاء الجمع المؤنث تاء في الوقف ضعيفاً لأن تاء هذا الجمع غير خالص للتأنيث بل للجمع مع أنه مغنٍ عن التاء في ضاربة، والهذا يُوقف عليها في المشهور المستعمل)) (٧٢) .

٤. أَقْبِسْ وَأَصَحْ :

احتجَّ قره سنان بلفظي القبول (أقبس وأصح) على صحة مذهب سيبويه في كلمة (خطائي) ، وبدأ أن هذه الكلمة مما اجتمعت فيه همزتان متحركتان خطايا ، وأصله خطائي ، فقلبوا الياء الثانية همزة كما في قبائل ، وهي جمع قبيلة ، فصار خطائي ، على وزن فعالي ، وفي ذلك ذكر أن : ((... مذهب سيبويه أقبس وأصح ؛ لما نُقِلَ عن العرب الموثوق بعربيَّتهم : اللهم اغفر لي خطأءي بتحقيق الهمزتين)) (٧٣) .

وذهب أيضاً إلى صحة مذهب الأخفش بتسكين ما أصله السكون قال : ((... وأبو الحسن الأخفش يُسَكِّن ما أصله السُّكُونُ فيردُّ ؛ لأنه إذا رَدَّ اللَّامُ سَكَّنَ العين فنسب كأنه على الأصل وهو أَقْبِسُ فيقول : غَدَوِيَّ وَجَرَحِيَّ بالسكون فيهما ، وأما من لم يُسَكِّن ؛ فلأنَّ التَّغْيِيرَ في غَدِ حال النسبة وقع بواو لم يكن في آخر المنسوب إليه وقبله سكون مثل : طَوَوِي في طي فكما يفتح في طَوَوِي فكذا في غَدَوِي ، ثم يحمل غير المعتل كَجِرٍ على المعتل كَعَدٍ ، لما كان موافقاً له في الحذف والرد)) (٧٤) .

وذكر في باب جمع اسم الجنس أن : ((نَحُو : تَمَرٍ وَحَنْظَلٍ وَبَطِّيخٍ (فعليل) بالكسر والتشديد ممّا تَمَيَّزَ واحدُهُ بالتاء وهو تَمْرَةٌ وَحَنْظَلَةٌ وَبَطِّيخَةٌ ، أَيْسَ بَجَمْعٍ على الأَصَحِّ ، وهو أي : هذا التميز غَالِبٌ في غَيْرِ المَصْنُوعِ)) (٧٥) .

الخاتمة

لقد توصل البحث إلى نتائج عدة أهمها :

١. حين تتبعنا ظاهرة القياس في الصافية وجدنا أن الكتاب يزخر بها كحديثه في باب النسب في وصفه (سليقي) بالشذوذ بناءً على أن المسموع عن العرب بحذف الياء أي (فَعَلِي) كما مر .
٢. ونجد أنه استعمل كل أنواع القياس التي أقرّها النُحاة كقياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد .
٣. وكان يُصرّح بعِلّة الأساليب التي وردت عن العرب مخالفةً للقياس زيادةً على مقارنة بين قياس وقياس آخر بقوله (أقيس) أو (أصح) .
٤. قَسَمَ الشارح في الصافية الشاذ بالنظر إلى القياس ، والسماعي إلى (شاذ عن الاستعمال ، شاذ عن القياس ، شاذ عن الاستعمال والقياس) .
٥. من الواضح أن قره سنان قد اقتضى مذهب البصريين في القياس من حيث أنهم لا يقيسون إلاّ على المسموع المطرّد من الفصيح الذي يندرج تحت قاعدة نحوية أصّلها النُحاة بالاستقراء من ذلك المسموع .

الهوامش

١. لسان العرب : ١٨٧/٦ (قيس).
٢. الحدود في النحو : ٣٨.
٣. لمع الأدلة : ٩٣، وأرتقاء السيادة : ٦١، والدرس الصرفي بين ركن الدين الاستراباذي والنظام النيسابوري (رسالة) : ٥٤.
٤. ينظر: الخصائص : ١ / ١١٨، والدرس الصرفي بين الخضر اليزدي وابن الغياث في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ١٧٠.
٥. ينظر: الحدود في النحو : ٤٢.
٦. الخصائص : ١ / ٩٨.
٧. ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٥٩، والقياس في النحو نشأته وتطوره : ٣٥، ٤٤، وأصول التفكير النحوي : ٩٥.
٨. الصافية شرح الشافية : ١ / ١٩٨.
٩. ينظر: المصدر نفسه : ٢ / ٤١٦.
١٠. المصدر نفسه : ٢ / ٥٣٦، وللمزيد ينظر : ١ / ١٥٧، ١٩٩، ٢٥٣.
١١. ينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ١٧.
١٢. الخصائص : ١ / ٩٧.
١٣. ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٢٣٦.
١٤. ينظر : القياس نشأته وتطوره : ٣٧، ٤١.
١٥. الصافية شرح الشافية : ١ / ٢٤٧.
١٦. المصدر نفسه : ١ / ٢٨٠، وللمزيد ينظر : ١ / ١٦٦، ١٨٢- ١٨٣، ١٨٧، ٢٢٧، ٢٣٤- ٢٣٥، ٢٤٧- ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٧٥، ٢ / ٤٧٢، ٥١٧، ٥٥٧، ٥٩٤، ٦٠٢- ٦٠٣، ٦٠٨، ٦١٠.
١٧. ينظر : الكراهة اللغوية عند الرضي (اطروحة) : ١٤٩ - ١٥٠.
١٨. المصدر نفسه : ١٥٠.
١٩. ينظر : القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : ٤١.
٢٠. أرتقاء السيادة : ٦٣.
٢١. الصافية شرح الشافية : ١ / ٢٨٥.

٢٢. ينظر : كتاب سيبويه : ١٨٢ / ٢.
٢٣. الصافية شرح الشافية : ١٨٦ / ١.
٢٤. ينظر : الدرس الصرفي بين الخضر اليزدي وابن الغياث في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (رسالة) : ١٧٢.
٢٥. لمع الأدلة : ١٠٥ ، ٥٤.
٢٦. الحدود في النحو : ٤١.
٢٧. الصافية شرح الشافية : ٥٠٢ - ٥٠٣ / ٢.
٢٨. المصدر نفسه : ٥٠٤ / ٢.
٢٩. الاقتراح : ٢٢٠ ، وينظر: الحمل على المعنى في العربية : ١٥.
٣٠. الخصائص : ١٨٤ / ١.
٣١. الصافية شرح الشافية : ٥١٥ / ٢.
٣٢. ينظر : البحث الصرفي عند زكريا الأنصاري (أطروحة) : ٦٠.
٣٣. ينظر: الاقتراح : ٦٣.
٣٤. ارتقاء السيادة : ٦٥.
٣٥. الصافية شرح الشافية : ١٣٢ / ١.
٣٦. المصدر نفسه : ١٩٣ / ١.
٣٧. لمع الأدلة : ١٠٧ ، وينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : ٤٣.
٣٨. الصافية شرح شافية : ٣٥٩ / ١.
٣٩. المصدر نفسه : ٥٠٥ / ٢.
٤٠. المصدر نفسه : ٤٥٩ / ٢.
٤١. المصدر نفسه : ٤٩٧ / ٢ ، وينظر: ٢١١ / ١ ، ٣٠٠ - ٣٠١.
٤٢. المع الأدلة : ١١٠ ، وينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : ٤٣.
٤٣. المع الأدلة : ١١٠ ، وينظر: الصافية شرح الشافية : ١٨٦ / ١ ، ٥٣٦ / ٢.
٤٤. التعريفات : ١٥٢ ، وينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : ٤٤.
٤٥. الاقتراح : ١٧٠ ، وينظر : القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : ٤٤.
٤٦. الصافية شرح الشافية : ٤١٨ / ٢.
٤٧. التعريفات : ١٠٢.
٤٨. المصدر نفسه : ١٥٢.
٤٩. المصدر نفسه : ١٩.
٥٠. الصافية شرح الشافية : ٢٨٧ - ٢٨٨ / ١.

٥١. المصدر نفسه : ٢ / ٦٤٤ .
٥٢. المصدر نفسه : ٢ / ٤٤٧ .
٥٣. ينظر: علم الصرف الصوتي : ١٧٨ ، والكراهة اللغوية : ١٥٧ .
٥٤. ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٥٤٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣ / ٣١ .
٥٥. ينظر: الكراهة اللغوية : ١٥٨ .
٥٦. ينظر: الخصائص : ١ / ١٠٩ .
٥٧. الخصائص : ١ / ١٠٩ ، وينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : ٤٣ .
٥٨. الخصائص : ١ / ١١٠ - ١١١ ، وينظر : الحمل على المعنى في العربية : ١٦ .
٥٩. الخصائص : ١ / ١٠٩ ، وينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : ٤٣ ،
والحمل على المعنى في العربية : ١٩ .
٦٠. الصافية شرح الشافية : ٢ / ٥٠٣ .
٦١. المصدر نفسه : ٢ / ٤٠٤ - ٤٠٥ ، وللمزيد ينظر : ٢ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، ٣٩٤ - ٣٩٥ .
٦٢. المصدر نفسه : ٢ / ٣٩٤ - ٣٩٥ .
٦٣. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ١ / ١٨٥ - ٦٢٢ .
٦٤. الصافية شرح الشافية : ١ / ١٥٥ .
٦٥. المصدر نفسه : ٢ / ٤١١ .
٦٦. ينظر : كتاب سيبويه : ٤ / ٣٠٣ .
٦٧. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ١ / ٦٢ .
٦٨. ينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ١١٥ .
٦٩. ينظر: تفسير غريب القرآن : ٣٠٤ ، والكشاف : ٤ / ٦٧٢ ، ومعجم الخلاف
الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم : ٢٧٥ - ٢٧٦ .
٧٠. الصافية شرح الشافية : ١ / ٢٤٤ .
٧١. المصدر نفسه : ١ / ٢٥٥ ، وللمزيد ينظر: ١ / ٢١٢ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠ ، ٤٦١ / ٢ ، ٤٨٠ .
٧٢. المصدر نفسه : ١ / ٣٥٣ ، ٢ / ٤٤٠ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٥٩ .
٧٣. المصدر نفسه : ٢ / ٤٦٩ .
٧٤. المصدر نفسه : ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦ ، ٣١٣ ، ٢ / ٤٢٨ - ٤٢٩ .
٧٥. المصدر نفسه : ١ / ٣١٢ .

المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم:

ثانياً : الكتب المطبوعة :

١. أرتشاف الضرب من لسان العرب ، محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق ، د. رجب عثمان محمد ، مراجعة ، د. رمضان عبد التواب ، ط/١ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٢. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، يحيى بن محمد بن أبي زكريا الشاوي المغربي (ت ١٠٩٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، ط/١ ، مطبعة النواعير، العراق الرمادي، ١٤١١هـ - ١٩٩٨م.
٣. أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم ، ط/١ ، دار غريب ، مصر – القاهرة ، ٢٠٠٦م .
٤. الاقتراح ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : د. محمد سلمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
٥. التعريفات ، علي بن علي السيد الزين الحسني الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م .
٦. تفسير غريب القرآن ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٧. الحدود في النحو ، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني ، (ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق : د. مصطفى جواد يوسف ، ويعقوب مسكوني ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م .
٨. الخصائص ، عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط/ ٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٩. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، طباعة مطابع مقهوي الكويت ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
١٠. شرح شافية ابن الحاجب ، اليزدي (ت ٧٢٠هـ) ، تحقيق : حسن أحمد الحميد العثمان ، ط/١ ، مطبعة روح الأمين ، إيران – قم ، ١٤٣٣هـ .
١١. شرح شافية ابن الحاجب ، محمد بن الحسن (الرضي الأسترابادي) ، تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/١ ، مطبعة القلم إيران – قم ، ١٣٩٠هـ - ٢٠١٠م.

١٢. الصافية شرح الشافية ،يوسف بن عبد الملك (قره سنان ت ٨٥٢هـ) ، الرياض – السعودية ، تحقيق : تهاني بنت محمد سليم الصفدي ، رسالة علمية ماجستير ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
١٣. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، د. فتحي عبد الفتاح الدجني ، ط/١ ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٤م .
١٤. علم الصرف الصوتي ، د. عبد القادر عبد الجليل ، سلسلة الدراسات اللغوية ، جامعة آل البيت ، ١٩٩٨م.
١٥. القياس في النحو نشأته وتطوره ، د. سعيد جاسم الزبيدي / ط/١ ، دار الشروق – عمان / الأردن / ١٩٩٧م.
١٦. كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد
١٧. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري : تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد عوض ، د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي ، ط/ ١ ، مكتبة العبيكان – الرياض ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
١٨. لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت ٧١١هـ) ، ط / ٣ ، دار صادر- بيروت ، ١٤١٤هـ .
١٩. لمع الأدلة في أصول النحو : عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
٢٠. معجم الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم ، د. كاطع جار الله سظام ، ط/١ ، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م ، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان .
- هارون ، ط / ٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٨م.

ثالثاً : الرسائل والاطاريح :

١. البحث الصرفي عند زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) أطروحة قدمتها شكران حمد شلاكة ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٢. الدرس الصرفي بين الخضر اليزدي وابن الغياث في شرحيهما على شافية ابن الحاجب رسالة ماجستير قدمتها نبأ سعيد عبد الموسوي ، جامعة القادسية ، كلية الآداب ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٣. الدرس الصرفي بين ركن الدين الاستراباذي والنظام النيسابوري في شرحيهما
على شافية ابن الحاجب رسالة ماجستير قدمها سالم جمعة مليك الداوودي ،
جامعة القادسية ، كلية الآداب ، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م .
٤. الكراهة اللغوية عند الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) في شرحيه على الشافية
والكافية أطروحة تقدم بها حيدر نجم عبد زيارة ، جامعة القادسية ، كلية الآداب
١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م .

